Document: EB 2018/125/INF.5
Date: 13 December 2018
Distribution: Public
Original: French

A

الاستثمار في السكان الريفيين

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق

السيد جيلبير أنغبو

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والعشرون بعد المائة
روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2018

للعلم

البيان الافتتاحي

مرحبا بكم في هذه الدورة الخامسة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي في الصندوق.

وأوّد أن أرحب ترحيباً حاراً بممثلي الدول الأعضاء الجدد في مجلسنا:

- من الجزائر، السيد علي طراد؛
- من اسبانيا، السيد Rafael Osorio de Rebellón Villar.

وأودّ أن أرحّب بجميع المندوبين والمراقبين الذين يحضرون دورة المجلس التنفيذي لأول مرة، وأولئك الذين يتابعون الوقائع من قاعة الاستماع. وأودّ أن أرحّب ترحيباً خاصاً أيضا بزملائنا من الوكالتين الأخرتين في روما من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الذين يحضرون بصفة مراقبين.

أودّ أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأقدّم لكم الأعضاء الجدد في الإدارة العليا للصندوق، وهم: السيدة أتسوكو هيروسي من اليابان التي استلمت مهام منصبها كسكرتيرة للصندوق في أكتوبر/تشرين الأول؛ والسيدة Sara Mbago-Bhunu من تنزانيا، مديرة شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، والسيدة ثرية التريكي من تونس، مديرة شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات. ويسرني أخيراً أن أرحّب بالسيدة Rossana Polastri من بيرو التي ستضطلع بمنصب مديرة شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي بدءًا من يناير/كانون الثاني.

لدينا برنامج مزدحم بالبنود على مدى الأيام الثلاثة المقبلة، لذا اسمحوا لي أن أتوجه مباشرة للعمل.

بادئ ذي بدء، فإنني أدرك تماماً بأن بنود الأعمال على جدول أعمالنا المزدحم تشكّل الكثير مما يتوجب علينا التعامل معه، وكذلك كان الحال بالنسبة لدورة المجلس المنعقدة في سبتمبر/أيلول. وبصراحة وتواضع كامل، وبالرجوع خطوة إلى الوراء، أعتقد أننا بحاجة لأن نعمل مع مكتب مجلس المحافظين لإيجاد السبل الرامية إلى تحقيق توازن أفضل في توزيع القضايا الاستراتيجية الرئيسية على دورات المجلس الثلاث عام 2019 – ربما بالفعل من خلال عقد اجتماع رابع – لتجنب مثل جداول الأعمال المزدحمة هذه.

وأودّ أن أعترف أيضا بأنه، وعلى الرغم من أفضل الجهود التي بذلها الموظفون الذين عملوا لوقت متأخر كل يوم وأثناء عطلة نهاية الأسبوع على الغالب، فقد تمّ عرض بعض الوثائق في وقت متأخر كي تقوموا باستعراضها. وأودّ أولاً أن أتقدم إليكم باعتذاري. والسبب في ذلك لا يعود إلى عدم القدرة على إعداد الوثائق في الوقت المناسب، ولكن للتعقد السياسي والتقني للمواضيع ذات الصلة، مما أدى إلى مناقشات داخلية مطولة.

في الأسابيع القليلة الماضية، كان معظمكم منخرطاً بشكل مباشر أو غير مباشر في عدة قضايا ذات أهمية استراتيجية لمؤسستنا، وهي: إطار الانتقال، وإطار القدرة على تحمل الديون، واستعراض المخاطر المالية، والصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، والتعديلات المقترح إدخالها على اتفاقية إنشاء الصندوق، وعملية الحصول على تصنيف ائتماني للمؤسسة.

وتعتبر هذه القضايا قضايا معقدة، إلا أنها غاية في الأهمية بالنسبة لمستقبل المؤسسة. ولا تَدَعي إدارة الصندوق بأنها تمتلك الحلول لجميع هذه القضايا، ولكننا على قناعة من أننا سنتمكن معاً من إيجاد الحلول المستدامة.

كما ندرك جميعاً، فإن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في ازدياد للسنة الثالثة على التوالي. ولا يمكننا الآن أن نقبل بترف مزاولة الأعمال على النحو المعتاد. إذ يتوجب علينا أن نبتكر وبصورة مستمرة.

إنني أعتقد بأن نقطة البداية لمثل هذا الابتكار هو تعزيز البيئة الإجمالية للمخاطر لدينا، بما في ذلك المخاطر المالية، والتشغيلية، والمخاطر على سمعة الصندوق. وبالتالي، فإنني أرحب بالتوصيات التي تقدم بها كلا الاستعراضين الماليين – استعراض الهيكلية المالية للصندوق الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق، واستعراض إدارة المخاطر المالية الذي أجرته شركة Alvarez & Marshal.

إنني على ثقة من أننا نتفق جميعاً على أن الوضع الحالي لإطار القدرة على تحمل الديون ليس بالوضع المستدام. ونحن كأعضاء في المجلس التنفيذي مسؤولون، بحكم الولاية المنوطة بنا، عن وضع إجراءات شاملة طويلة الأمد للتطرق للمخاطر الهيكلية التي يفرضها علينا هذا الإطار. وما نعنيه بالإجراءات الشاملة لا مستقبل إطار القدرة على تحمل الديون فحسب، وإنما أيضا كيف لنا أن نتعامل مع الرصيد الحالي البالغ 1.7 مليار دولار أمريكي، مع الأخذ بعين الاعتبار القضية الحساسة والمعقدة لإطار القدرة على تحمل الديون في سياق التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

إننا بحاجة لتجنب التركيز على الصندوق فقط، والنظر في الممارسات والمناقشات الجارية في المؤسسات المالية الدولية الأخرى ذات الصلة بإطار القدرة على تحمل الديون. كذلك يستدعي النهج الشمولي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار الشواغل المالية المشروعة في الصندوق، في نفس الوقت الذي ننظر فيه في أهدافه الإنمائية الأساسية. ولكي يكون مستداماً، فإن أي حل مقترح لقضية إطار القدرة على تحمل الديون يجب أن لا يكون على حساب البلدان الأشد حاجة. ومن الحاسم أيضا للصندوق أن يتجنب المساهمة – وإن تكن بصورة غير مقصودة – في السؤال الصعب المتعلق بالإفراط في المديونية.

وبالحديث عن الميزانية، أودّ أن أشكركم على مساهماتكم، وأشير إلى أن مقترح الميزانية النهائي لعام 2019 يبني على المناقشات السابقة التي أجريت خلال دورة المجلس في سبتمبر/أيلول.

ويعكس هذا المقترح نمواً صفرياً فعلياً، ومعدل كفاءة قدره 9 بالمائة لبرنامج القروض والمنح مقابل الميزانية الإدارية. وهذا المعدل، حسب علمي، هو أقل معدل حققه الصندوق على الإطلاق. ومع أنه ربما يشكّل الإبقاء على هذا المعدل المنخفض تحدياً في المستقبل، فإنه يشير إلى التزامنا بعملية للميزانية تركّز أكثر على الأولويات، وعلى جودة الإيصال والكفاءات، وبطبيعة الحال، على مؤشرات الأداء الرئيسية.

سيكون عام 2019 عاماً لتوطيد وتنفيذ الإصلاحات والعمل التحضيري للتمهيد لمشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

وفي عام 2019، فإننا نهدف إلى إيصال برنامج للقروض والمنح يتراوح بحدود 1.7 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 1.2 مليار دولار أمريكي عام 2018 وبحوالي 1.3 مليار دولار أمريكي عام 2017.

وفي عام 2019، سنباشر أيضا بعملية التصنيف الائتماني، وسوف تعرض النتائج على مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في العام 2020.

إن من شان تصنيف ائتماني قوي أن يسمح لنا بالاقتراض بشروط أفضل من المؤسسات المالية الرئيسية، مثل مصرف التنمية الألماني، والوكالة الفرنسية للتنمية، أو في نهاية المطاف من الأسواق الرأسمالية. ومن خلال القيام بذلك، فإننا سنتمكّن من توفير شروط إقراضية أفضل للدول الأعضاء المقترضة لدينا.

دعونا نتذكر بأن الأدوات المالية ليست غاية بحد ذاتها، وإنما مجرد وسيلة لتحقيق أثر أكبر في الميدان. وأنا أدرك بأن استقطاب موارد إضافية من خلال الديون أو القطاع الخاص يجلب معه بعض المخاطر، مثل خطر الابتعاد عن جوهر مهمة الصندوق. إن الاعتراف بهذا الخطر يشكّل الخطوة الأولى نحو تفاديه. إنني أناشد كل واحد منا على إعادة التأكيد على المهمة الإنمائية الشاملة للصندوق. وللتأكد من ذلك، لابد من تأصيل الإجراءات الحمائية ضد أي خطر قد يبعدنا عن مهمة الصندوق في تنفيذ جميع مبادراتنا. دعوني أكون واضحاً هنا، لأن الابتعاد عن مهمتنا سيعادل الفشل، مما يعني خيانة الثقة التي أولتها لنا بعض الدول، لا بل جميع الدول الأعضاء، وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين نخدمهم.

ومع ذلك، فإننا نبقى متأكدين من أن التصنيف الائتماني القوي مترافقاً باستراتيجيات رفع مالي ملائمة، من شأنها أن تسمح للصندوق بتوجيه القسم الأكبر من موارده الأساسية للبلدان منخفضة الدخل، مع تقديم حجوم أكبر من القروض للبلدان متوسطة الدخل، وخاصة تلك التي تقع في الشريحة العليا. وكل ذلك، مع المنتجات المالية والشروط التمويلية المتمايزة المفصّلة لتلائم كل بلد على حدى، من شأنها أن تمكّننا من تقديم توليفة أكبر من الدعم الإقراضي وغير الإقراضي لجميع الدول الأعضاء المقترضة من الصندوق.

وهدفنا ليس جعل الدول الأعضاء لدينا تمتنع عن الاقتراض، وإنما لأن تغدو هذه الدول الأعضاء، وبصورة متدرجة، دولاً مساهمة صافية، أي أن تصل إلى مرحلة من المساهمات في الموارد الأساسية تتجاوز اقتراضها من الصندوق.

لقد عرضنا عليكم أيضا مقترحاً لإدخال تعديلات على النصوص القانونية الأساسية للصندوق. ومن شأن هذه التغييرات أن تسمح للصندوق بالاستثمار في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية كبرهان قوي على الأهمية التي نوليها لهذا الصندوق. وأبقى مقتنعاً بأنه من الأهمية بمكان بالنسبة للصندوق ان يوافق على التعديلات المقترح إدخالها، رهناً، بطبيعة الحال، بالمصادقة على استراتيجية القطاع الخاص في دورة مايو/أيار 2019.

إنني أتطلع لمناقشات مثمرة للغاية حول جميع بنود جدول الأعمال، بما في ذلك تلك التي لم أتطرق إليها في هذه الملاحظات الافتتاحية.

وشكراً لكم جميعاً.